الحقائق المغيبة في النقاش حول الحجاب: محاولة للوصول الى رؤية واضحة

محمد شاويش*

■ «الدردشة» الخاصة التي رأى فيها الوزير فاروق حسني أن الحجاب ظاهـــرة متخلفة تحولت الى مشكلة في مصر من تلك المشكلات الدورية التي تعودنا عليها هذه الأيام، فكل بضعة أسابيع تنشب مشكلة جديدة تتـــعلق بموضوع عن الاسلام وفي الغالبية الساحقة من الحالات تفـــتقد المساهمات الى أي منهجية ووضوح في المفاهيم ويخلـــط فيها الحابل بالنابل وتتداخل فيها مسائل مختلفة لا علاقة لها مع بعضها في جو مزعج من التشويش المـــفروض ألا يحتمله أي انسان عنده الحد الأدنى من الوضوح الذهني أو التفكـــير المنطـــقي السليم.

هذا المقال هو محاولة متواضعة للوصول على وضوح في المفاهيم المستعملة، والى فصل المسائل عن بعضها اذا كانت في طبيعتها مختلفة، لأن عدم الوضوح يؤدي الى تحول النقاشات الى هذيان لا ينجم فقط عن خطأ في التفكير، بل ينجم في معظم الحالات عن وجود مصالح تريد تضليل الناس ـ في الشرق والغرب على السواء ـ قصداً وعمداً.

وآمل أن يتضح للقارئ في نهاية المقال أن الضحية النهائية لهذا التشويش هما الطرفان المظلومان تاريخياً منذ بداية هذا العصر العربي الحديث، هذان الطرفان هما المرأة والمجتمع الأهلي.

1 ـ مفهومان: «الحجاب» و«غطاء الرأس»:

لا يهتم المتحـاورون بالفصل بين مفهومين مختلفين تمام الاختلاف هما «الحجاب» و«غطاء الرأس» عند المرأة.

«الحجاب» في استعمالنا الحديث هو نوع من الثياب ترتديه المرأة انطلاقاً من رؤية دينية، فهي وفقاً لهذا النوع من الثياب تسير على فتوى معينة، بينما «غطاء الرأس» هو لا أكثر ولا أقل قطعة من الثياب تخص جزء الرأس في البدن، لأن ثياب البشر تتألف من أجزاء تخص أعضاء الجسم فثمة ما يخص الجزء الأعلى ومـا يخص الجـزء الأدنى ومـا يخص الأقدام أيضـاً «كالجوارب والأحذية»، وغطاء الرأس ترتديه المرأة كما يرتديه الرجل وبأشكال مختلفة للغاية لم يحاول المناقشون تقريباً في جميع الحالات أن يكلفوا خاطرهم ويدرسوها، لأن غطاء الرأس أمر معروف في مجتمعنا عند الرجل أيضاً وليس هذا فحسب بل ثمة مجتمعات نعرفها يرفض فيها الرجل أن يظهر فيها رأسه عارياً أمام الغرباء بحدة لا تختلف عن حدة المرأة التي ترفض كشف رأسها أمام الغرباء، وقد حدثنا أخونا أمجد ناصر في مقال نشره من مدة قريبة في جريدة «القدس العربي» (هويات ملفقة، بتاريخ 2006/11/26) عن أغطية رأس الرجال في الأردن، وهو مقال طريف يستطيع القارئ أن يستنتج منه أشياء أخرى غير التي قصد الكاتب الى استنتاجها، من هذه الأشياء: أن غطاء الرأس كان هو الأصل عند الرجال في شرائح اجتماعية كثيرة، وأن كشف الرأس عند الرجال هو في هذه الشرائح ظاهرة جديدة.

ويستطيع الفقير لله أن يستشهد بشريحة مجاورة جغرافياً للشريحة التي وصفها الكاتب وهي الشريحة التي ولد فيها الوالد رحمه الله الذي لا اذكر أنني رأيت رأسه عارياً منذ ولدت وحتى غادرت البيت الى المنفى الا في مرات قليلة نادرة للغاية، وحدثت هذه المرات القليلة في البيت، أما أن يخرج الى الشارع برأس عار فهذا ما كان مستحيلاً كل الاستحالة وأعتقد انه لو اجبره أحد على الخروج الى الشارع عاري الرأس لعد هذا مصيبة عظمى واهانة ما بعدها اهانة، ولماذا نستغرب ونحن نعرف مثلاً معنى (العقال) وأهميته في أوساط كثيرة من البدو والفلاحين. وغطاء الرأس في الأردن وفلسطين للرجال ليس فريداً من نوعه طبعاً فأنت تجد غطاء رأس للرجال حيثما سرت في عرض بلاد العرب وطولها، بل في عرض بلاد المسلمين وطولها (وتذكروا قبعات الشراكس والشيشان)، بل في عرض العالم وطوله، في البلاد غير المسلمة ولا يستثنى منها أوروبا القديمة.

أنّ غطاء الرأس قد يكون بكل بساطة، ولا أكثر ولا اقل، جزءاً أصيلا من نظام الأزياء لكل المجتمع، أو جزءاً متحولاً في هذا النظام، فهذا الذي لا يذكره المتحاورون عادة اذ أن من يعترضون على غطاء راس المسلمات ومن يؤيدون هذا الغطاء متطابقون في الرأي أنه مظهر ديني ونقطة.

هذا ما يسهل طبعاً التمييز ضده في البلدان التي تمنع المظاهر الدينية في المدارس والجامعات، فالفرنسيون ومثلهم الأتراك والتونسيون لا يجدون أنفسهم مضطرين في هذه الحالة الى سؤال الفتاة التي تضع على رأسها منديلاً عن معناه عندها، ان كان زياً وطنياً «تقليدياً»، أو كان حتى صرعة شخصية مما يتسامح المجتمع الحديث معه كما يتسامح مع من يضع حلقاً ومسامير في شفتيه وأحياناً في لسانه من الشباب الصاعد، ذلك أن المعنى الوحيد لهذا الغطاء وفقاً للمصادرة التي يسير عليها الجميع لا يمكن أن يكون الا معنى الالتزام الديني (هي مصادرة بمعنيي الكلمة: المعنى المنطقي أي المسلمة المقبولة بلا برهان، والمعنى الشائع أي معنى الاستيلاء على مال خاص وتحويل ملكيته الى مالك جديد).

لو عدت الى مثال أغطية الرأس عند الرجال وسألت: اذا كان الرجال في مجتمعات معينة يعدون غطاء الرأس جزءاً لا يتجزأ من الثياب بحيث يكاد الواحد منهم يحس بأنه عار ان تجرد منه، فكيف نتعامل مع هذا النوع من الثياب، كيف نفسر هذا الارتباط العاطفي الشديد بين الرجل وغطاء رأسه، ألا يوجد هنا شيء يذكرنا بموقف تلك الفتيات اللواتي يرفضن خلع غطاء رؤوسهن في فرنسا وتركيا وتونس وغيرها؟

أنا لا أشك أن كلا الطرفين المتطابقين في الرأي رغم عدائهما الظاهر، فريق «المتدينين الجدد» كما أحب أن أسميهم بأقسامهم المتعددة من متسيسين وغير متسيسين وفريق الاستئصاليين الذين جعلوا همهم في الحياة الكيد للأوائل ومحاولة محاصرتهم والتضييق عليهم والقضاء عليهم ان أمكن، سيعترضان على الكلام السابق وأنا لا أستغرب هذا الاتفاق في الرأي لأن كلا الفريقين في اعتقادي ينطلق من عداء أصيل للمجتمع الأهلي.

ينطلق المتدينون الجدد من نظرة اصلاحية سلفية ترى أن كل شيء في المجتمع (بتركيبته التاريخية الناتجة عن تجربة مزدوجة ذات بعدين: البعد الأول هو الالتزام بالنصوص المنزلة والبعد الثاني هو تفاعل فهم هذه النصوص مع التجربة، وهذان البعدان هما اللذان أنتجا المجتمع الأهلي) هو اما لا شرعي الوجود، أو على أقل تقدير ذو شرعية مشكوك فيها يجب تعليقها بفهمهم الجديد الذي يقول بوضع التاريخ كله بين قوسين والعودة الى النصوص الأصلية الصافية بدون أي شروح أو منظورات جاءت بها خبرة القرون (هناك جناح من المتدينين الجدد يضع الى جانب النصوص كمرجع للشرعية ما كان عليه الأسلاف في «القـــرون المفضلة»، وهذا يعد نصاً معصوماً ثانياً).

هذا الفصل ما بين «الدين» و«التقاليد» (وفي قضية الحجاب يستعملون له كلمتين يكثر تداولهما هما «العادة» و«العبادة») هو فصل غير مشروع في اعتقادي، اذ لا نشك في أن التزام أولئك الرجال العرب الذين تكلمنا عنهم بغطاء الرأس هو بتعبيرهم «عادة»، ولعلهم لم يكونوا يفكرون في مسألة علاقته بالدين (الاسلامي أو المسيحي، وكون بعض هؤلاء مسيحيين هو أيضاً من بعض منسيات عصرنا الذي تهيمن عليه الرؤى السطحية في مناقشة هذا الموضوع)، ولكن الفصل ما بين الديني والدنيوي لم يكن أصلاً معروفاً، اذ كان «الدين» في الحقيقة يقترب من معنى أصلي لهذه الكلمة في اللغة العربية وهو العادة والسيرة المألوفة كما في بيتي المثقب العبدي الشهيرين اللذين يقولهما على لسان ناقته:

تقول وقد درأت لها وضيني .... أهذا دينه أبداً وديني؟

أكل الدهر حل وارتحال؟..... أما يبقي عليّ ولا يقيني؟

فالدين كان هو عادات هذا الانسان والقيم التي يسير عليها، لأن «المروءة» التي يمكن تعريفها بأنها مجمل السلوك الذي يشرف صاحبه ولا يشينه في المجتمع هي على وجه التحقيق ما يدعو اليه الدين الكامل المنزل، وهنا لا تغدو الأعراف والتقاليد شيئاً نقيضاً للدين بنظر أصحابها على الأقل بل هي جزء لا يتجزأ من الدين.

بهذا المعنى يعتبر الزي للرجال والنساء معاً، وغطاء الرأس من ضمنه بالفعل جزءاً من «الدين»، ولكن بمعنى يختلف كل الاختلاف عن معنى مصطلح «الدين» كما يستعمله الطرفان اللذان ذكرناهما قبل قليل، اذ الدين عندهما، هو ايديولوجيا يهدف حاملوها الى فرضها على مجتمعهم، بل يطمحون الى فرضها على غير مجتمعهم بالقوة. نحن هنا لسنا ازاء منظومة ثقافية متكونة تاريخياً بل ازاء مشروع سياسي ـ اجتماعي لاتجاه سياسي راديكالي تكون في المجتمع الحديث.

2 ـ عن «اللامألوف» في الحجاب

تقول بيانات الحكومة التونسية في تبرير اجراءاتها القمعية ضد من تغطي رأسها من فتيات ونساء تونس «ان الحجاب زي طائفي مستورد». يريدون بذلك طبعاً القول ان هذا النوع من غطاء الرأس الذي يخلط كما قلنا مع النوع التقليدي ولا يهتم أحد بالفصل بينهما ظهر مع ظهور المتدينين الجدد، الذين للحكومة التونسية مشكلة مع قسمهم المتسيس («الاسلامانيين») كما أفضل تسميتهم لأن الاسم الشائع «الاسلاميون» هو خطأ فادح، بل هو في الحقيقة لا يغتفر يرتكبه العرب ولا يرتكبه الغربيون الذين يفرقون بين مفهومي Islam و Islamism اذ ينسب بهذا عندنا الى الاسلام كله ما هو مجرد اجتهاد لبعض المسلمين، ولا يعني تمييزي بين هاتين الكلمتين أنني من كل بد أعترض على كل ما يمكن أن يصدر عن هؤلاء، لأن منهم وبالذات في تونس من أمثال الأستاذ راشد الغنوشي من هو بلا شك أكثر ديمقراطية وحداثة بما لا يقاس من السلطات التي تقمعهم باسم الديمقراطية والحداثة، وعلى أن منهم في العالم الاسلامي من هو بالفعل على عكس هذا ظلامي العقل والتفكير، بل منهم من هو مروج أو ممارس لعنف وحشي أعمى يضعه في مصاف أعداء الانسانية بجميع أديانها وقومياتها).

حيث أن الموضوع كما فهمنا من الحكومة التونسية هو اعتراض على «زي مستورد»، فلنا أن نسأل هؤلاء السادة عن زيهم هم، أهو مستورد أم لا؟ ذلك أننا نعرف شيئاً واحدا وهو أن كلمة «مستورد» هي عادة تقابل كلمة «وطني». فان كان الزي الرسمي التونسي الذي يرتديه الوزراء مثلاً في نشاطاتهم الرسمية هو الزي الأوروبي الحديث المعروف، فلماذا يعاب على الفتيات والنساء وحدهن استيراد الزي! أما كون هذا الزي «طائفياً» نتيجته قسمة المجتمع بين طائفتين، فهذا لعمري ينطبق على طائفية هذه النخبة الحاكمة، التي تخالف تاريخياً بصراحة مفتقدة عند حكومات عربية أخرى عادات ومعتقدات الغالبية السكانية.

وفي حدود علمي فان أقطار المغرب العربي ومن بينها تونس مثلها مثل السودان وأقطار الخليج واليمن، وبخلاف الوضع عندنا نحن أهل الشام ومدن مصر، لا يندر فيها أن يستعمل الناس، وهنا أهتم تحديداً بالذكور منهم، الزي الوطني، وكلنا يعرف هذا الزي في تونس وهو بالمناسبة يتضمن غطاء للرأس معروفاً، والسؤال الآن: ما العمل لو دخلت فتاة تونسية بثيابها الوطنية التي تتضمن حكماً غطاء للرأس مدرجات الجامعة التونسية؟ هل ستمنع يا ترى كونها ارتدت غطاء للرأس هو على كل حال يمكن أن ينطبق عليه اسم «الحجاب» رغم أننا لا نعرف على وجه التحديد ان كانت هذه الفتاة متدينة أم لا، ونحن من جهة أخرى ان أجبرناها على كشف رأسها نكون ارتكبنا خطأ يأباه عالم الأزياء عموماً وهو انقاص جزء من الزي بحيث يزول جزء من الانسجام. تخيلوا مثلاً جندياً لبس قميصاً عسكرياً تحته شورت للاعب كرة قدم!

في هذه الحالة سنقول ان هذا الجندي خرج على «المألوف»، وها هنا النقطة الجوهرية بالفعل: ان غطاء الرأس في بلادنا أصبح «غير مألوف» منذ أن تبنينا الزي الأوروبي الحديث الذي لا يوجد فيه غطاء للرأس لا للرجال ولا للنساء.

ما كانت قضية غطاء الرأس مطروحة عند الأجيال القديمة من نسائنا ولا رجالنا لأن أزياءنا الوطنية كانت تتضمنهما كجزء لا يتجزأ منها وعلى اختلاف هذه الأزياء بين ريف ومدينة، وبين قطر وآخر، ومنها ما يتضمن تغطية الوجه أو أجزاء منه (في المدن للنساء وهو تقليد أصله فيما أعتقد يتعلق بظروف هذه المدن أكثر مما يتعلق بفتوى دينية، أما في الريف والبادية فكانت النساء يكشفن وجههن كما هو معلوم، وعند الطوارق يتلثم الرجال أيضاً).

حين يتبنى الرجل الثياب الأوروبية الحديثة وتنفرد المرأة لوحدها بالخروج على مألوف هذه الثياب بأن تغطي رأسها (غطاء الرأس عنصر نشاز في الزي الأوروبي كما هو واضح ومعلوم على حين هو عنصر أصيل يكون الزي بدونه ناقصاً في الأزياء الوطنية) نرى بالفعل تمييزاً لا ريب فيه يمارس بحق المرأة، لأنه فرض عليها ما لم يفرض على الرجل ببساطة، لأنها هي وحدها طلب منها أن تضيف الى زيها الأوروبي عنصراً ناشزاً على حين يرتدي الرجل المسلم والعربي الزي الأوروبي العادي بانسجام تام مع مكونات هذا الزي، مما يجعل المرأة وحدها متميزة بعلامة مميزة! (ويظهر هذا في أسوأ نتائجه الاجتماعية في حالة العربية والمسلمة المقيمة في المجتمع الغربي) وهذا بالمناسبة خلاف صريح للدين الاسلامي الذي يساوي بين الرجال والنساء في الواجبات والحقوق، وانظروا مثلاً الى حالة النساء في أوروبا أو في بعض البلاد العربية الاسلامية التي ينظر فيها الى غطاء الرأس عند المرأة على أنه علامة على تبنيها لمعتقدات المتدينين الجدد، ولا سيما منهم الاسلامانيين. فقط هؤلاء النساء يعانين من التمييز بسبب مظهرهن على حين يوفر الرجل حتى لو كان من المتدينين الجدد على نفسه هذا الازعاج، وهو الذي يتولى التوكيد الدائم على وجوب ارتداء المرأة للحجاب! وعلى أنه مفروض بل «معلوم من الدين بالضرورة» كما قال علماء الأزهر في ردهم على تصريحات وزير الثقافة المصري.

و لأسق هنا «سيناريو» تخيلياً لوضع الجاليات الاسلامية في الغرب يكون فيه جميع أفراد هذه الجاليات ملتزمين بأزيائهم الوطنية، في هذه الحالة سيكون التمييز ضد هؤلاء الناس بسبب أزيائهم هو تمييز شامل للرجال والنساء معاً، وسيظهر التمييز على حقيقته العنصرية على أنه تمييز ضد ثقافة أخرى وليس ضد ايديولوجيا سياسية محددة.

3 ـ عن الحرية!

تصريحات الوزير المصري أثارت تعاطفاً معه من قبل كثير من المثقفين، وعد الهجوم عليه هجوماً على حرية الرأي.

في اعتقادي أيضاً أن السيد فاروق حسني كفرد من حقه أن يقول رأيه في الحجاب بكل حرية، وبهذا المعنى فان الهجوم عليه ان كان منطلقاً انه لا يحق له كفرد التعبير عن رأيه في الحجاب فهو بمثابة «تشبيح» تعودنا عليه على كل حال من المتدينين الجدد، كما تعودنا عليه من غيرهم أيضاً، وفي معظم الحالات يكون هناك فرق بين هؤلاء وخصومهم أنهم صريحون في رفضهم لحرية الرأي، على حين خصومهم يدعون ايمانهم بهذه الحرية وممارساتهم هي نقيضة لادعاءاتهم، وقد قرأت في بعض الروايات التي نقلت «دردشة» الوزير انه قال: «لو كانت زوجتي محجبة لمنعتها من لبس الحجاب». ومن الغريب حقاً أن هذا التصريح بالذات لم يثر اعتراض الفريقين كليهما، فنحن نفترض في الفريق اللبرالي أو العلماني أو الديمقراطي أو ما شئتم من صفات أن يكون مع الحريات الشخصية أولاً وهذا التصريح يتناقض بشكل واضح مع حرية شخصية هي حرية الفرد في ارتداء ما شاء من ثياب، ونفترض أن يكون نصيراً لتحرر المرأة من قمع الرجل وسيطرته البطريركية عليها من جهة أخرى على حين يمثل هذا التصريح نموذجاً فجاً لهذا القمع الذكوري البطريركي للمرأة من قبل الزوج، أما بالنسبة للمتدينين الجدد فكل ما لفت نظرهم في تصريح الوزير كان موقفه المعادي للحجاب، وظلوا بالطبع بعيدين عن موقفه الديكتاتوري من زوجته لأنهم من حيث المبدأ لا اعتراض لهم عليه!

ولو تكلمت عن فاروق حسني بصفته وزيراً وليس بصفته مواطناً عادياً فانني لو كنت مواطناً مصرياً سأقر بحقه كفرد بأن يعترض على الحجاب، ولكنني سأطالبه بالاستقالة لأن هذا الموقف يشكك بحياديته تجاه قطاع كبير من المجتمع المصري هو ذلك القطاع المؤيد للحجاب أو لغطاء الرأس. وفي وصف الوزير له بأنه «متخلف» عداء واضح له لا يجوز أن يبطنه، ناهيك أن يعلنه موظف رسمي مسؤول، وفي الديمقراطيات الغربية يجبر الوزراء على الاستقالة اذا أعربوا عن مواقف معادية لشرائح اجتماعية معينة في المجتمع.

وكل ما تقدم من قول لا يتعارض مع تقرير مبدئي مهم يجب ذكره بشكل واضح، وهو أن كل تمييز بحق النساء لارتدائهن غطاء الرأس، وبغض النظر عن السبب الذي جعلهن يرتدينه، أكان قناعة دينية أم تقليداً من تقاليدهم الوطنية أم كان أي سبب آخر هو تمييز مدان وسلوك ينتمي الى فصيلة السلوكيات العنصرية، وأجد نفسي هنا في تطابق تام في الرأي مع الأستاذ فهمي الهويدي في مقال كتبه عن هذا الموضوع («كلمة في حوار عبثي»، جريدة «أخبار الخليج» البحرينية 2006/12/10) يقول فيه بعد أن يفرق بين حرية الاعتقاد والتفكير وبين حرية التعبير حتى لو مست كرامة الآخرين/ فالأخيرة ترفضها الديمقراطيات المستقرة في العالم مثل الهند التي لا يسمح فيها لأحد أن يسخر في وسائل الاعلام من عبادة البقر ومثل الديمقراطيات الغربية التي لا يقبل فيها المس بالمثليين يقول «ألا يحق للمتدينين والمحجبات ضمناً أن يعاملوا بقدر من الاحترام مماثل لذلك الذي يتمتع به المثليون في الغرب وعبدة البقر في الهند؟» ويختم بالقول: «الدعوة الى احترام خصوصية المتدينين تستصحب دعوة مماثلة لاحترام خصوصية الآخرين. وما لم تقم العلاقة على أساس من الاحترام المتبادل فان المعادلة ستختل. ولن تتوقف حروبنا الأهلية البائسة. في هذا الصدد ينبغي أن يتذكر المتدينون خاصة أن حق الكرامة في المرجعية الاسلامية مكفول بالمطلق لكل بني البشر، باختلاف أعراقهم وملهم ونحلهم ومشاربهم، وهو ما يقرره النص القرآني: «ولقد كرمنا بني آدم»، أكرر: بني آدم. وأرجوكم أن نقلب هذه الصفحة بسرعة، لكي ننصرف الى ما هو أنفع وأجدى».

انتهى كلام هويدي وفيه من الحكمة ما يجب ألا يخفى.

4 ـ خاتمة : الضحية الحقيقية في القضية: المرأة والمجتمع الأهلي:

كل هذا النقاش الذي يسوده التشويش والتضليل غير المتعمد أحياناً والمتعمد في معظم الحالات كما قلنا يقع ضحية له في نهاية المطاف الطرفان الأكثر ظلماً في العصر الحديث: المرأة والمجتمع الأهلي.

لقد تحولت مسألة غطاء رأس المرأة الى علامة لهوية مفروضة على المرأة أولاً وعلى المجتمع الأهلي بأسره ثانياً وصار بالتالي ذريعة لقمع هذين الطرفين، فالمرأة تقمع مباشرة في بلاد متعددة لمجرد ارتدائها هذا الزي في تناقض مع كل عرف انساني أو ديمقراطي أو ديني أو حتى علماني، ومن جهة أخرى يفرض على المرأة أيضاً أن تتحمل نصيباً اضافياً من الاضطهاد العنصري الموجه أصلاً ضد المسلمين ذكوراً واناثاً.

وحين يتم النقاش بين المتدينين الجدد وخصومهم الاستئصاليين نلاحظ أن النقاش بين الطرفين يدور على أساس مشترك هو السعي للتحكم القمعي في المجتمع الأهلي التقليدي ومحاولة تغييره بالقوة، حتى لو استلزم ذلك استعمال أساليب لا انسانية، وهذه الحقيقة الأخيرة هي الغائبة في النقاشات الدائرة حول ما يسمى الحجاب.

* كاتب من فلسطين يقيم في برلين

المأساة العراقية ملهاة للاحتلال

حسني ابو المعالي*

■ ليس لغزا اكتشاف ما يدور في العراق على الرغم من ملابسات الاحداث الدامية التي يشهدها الوطن كل يوم، لكن الذي يرى بغداد من بعيد او يسمع عن صدى طبول الحرب وهي تعج باصوات الانفجارات، ودوي مدافع الهاون، وصفارات الانذار، وازيز الطائرات الامريكية، واطلاق الرصاص حتى اصبح الطلق الناري في العراق اكثر متعة من متابعة كرة القدم، يعتقد بان المقاومة في العراق قد ابلت بلاء حسنا في مقارعة المحتلين ولا يسعه الا ان يثني عليها، خاصة عندما يقرأ بين فترة واخرى خبر مقتل جندي امريكي او بريطاني هنا او هناك، الا ان الصورة المتخيلة تخفي وراءها حقيقة مرة لواقع مأساوي لا يسمع انينه الا من يعيش في بغداد وهي تتلوى الما على ايقاع سيمفونية الموت الذي يحل، يوميا، ضيفا على العشرات من النفوس العراقية البريئة التي كتب عليها الوقوف في طابور القتل في انتظار دورها في مسرحية الخراب التي اخرجتها وكتبت السيناريو لها اطراف مختلفة ومتعددة، لكن معظمها، مع الاسف، عراقية.

وللقوات الامريكية دورها المستتر في المعاناة العراقية مستفيدة من الاحتراب العراقي ـ العراقي، فتقوم بمداهمة البيوت الآمنة بحجة محاربة الارهاب وهي اول من مارس الارهاب باحتلالها للوطن، ناهيك عن بعض دول الجوار التي تقتضي مصالحها بقاء العراق غير مستقر.

اما الاطرف العراقية فتتصدرها الحكومة العراقية التي وزعت مؤسساتها ووزاراتها لعناصر وشخصيات تم اختيارها على اساس طائفي وحزبي، خارج اطار المهنية والكفاءة والاختصاص، ولا تستوفي شروط الرجل المناسب في المكان المناسب، وخلقت بذلك فوضى الاستئثار بالكراسي بعيدا عن مصلحة الوطن،

تليها الخلافات الشخصية، والانتقادات العلنية بين اصحاب النفوذ على مستوى القيادات الحزبية والدينية الشيء الذي ينعكس سلبا على المواطن العراقي،

ناهيك عن الخلافات المستمرة بين القيادات على مستوى الوزراء،

ومن الاطراف العراقية الاخرى التي ساهمت ايضا بالخراب، الميليشيات الاسلامية المتطرفة من السنة والشيعة والتي وجهت بنادقها نحو بعضها البعض، بعيدا عن الاحتلال الغاصب الذي احتل الوطن ودنس الارض والزرع ولوث الهواء والافكار، فهذا جيش المهدي يقف بمواجهة جيش محمد، وذاك فيلق عمر يتصدى لفيلق بدر، وغيرها من الميلشيات التي اتخذت من الرموز الاسلامية اسماء لها لتبرر جرائمها باسم الدين وباسم المقاومة، وكلها تدعي وصلا بالاسلام وبمقاومة المحتل؛ فأي مقاومة تلك التي تقتل عمال تنظيف الشوارع وتخطف مقاولي البناء الذين يحاولون اعمار ما تهدم، وتستهدف الموظفين في الدولة وتتهمهم باعتبارهم عملاء للمحتل، وتقتل التلاميذ وهم في مدارسهم، وكذلك الاعلاميين والمبدعين، والاطباء ورجال القانون وكل الكفاءات، وهل كل العراقيين من الطلبة والموظفين الذين يعملون في مجال القطاع العام او الخاص جاؤوا على متن الدبابات الامريكية؟ وماذا يعني تفجير الاسواق العامة المكتظة بالسكان، والمستشفات والمطاعم والمقاهي، فهل كل هؤلاء عملاء للمحتلين؟ وهل من الوطنية بمكان ان يبقى الوطن بدون مؤسسات، وتبقى دوائر الدولة معطلة والشوارع عبارة عن حافظات ازبال كبيرة ومشهد العاصمة يبدو قذرا؟ وأي مقاومة تلك التي تترصد لكل من يختلف معها في الرأي بحجة تعاونه مع الاحتلال، وتستهدف البنى التحتية للوطن وتدمر الاقتصاد الوطني؟ وبعملها هذا تلغي عنها صفة المقاومة لانها تساهم في خلق الفوضى في البلد، وتدعم توجه المحتل في التفرقة وتعيد الى الاذهان المقابر الجماعية وغيرها من الجرائم والاخطاء، لان المقاومة الشريفة تنأى بنفسها عن ارتكاب القتل المتعمد للمواطنين ولا تسعى للتفرقة والتخريب، ولمصلحة من يتم انقطاع التيار الكهربائي عن الشعب بواسطة التفجيرات ليعيش المواطن بين نارين في صيف العراق اللاهب، ويختفي الغاز ويشح البنزين عن محطات الوقود ونحن في بلد البترول، وتتوقف حركة السير كل يوم في مناطق واسعة من بغداد بسبب التدهور الامني بحيث يصعب على المرء مراجعة طبيب اذا مرض، او الذهاب الى صيدلية اذا احتاج الى دواء وحتى زيارة الاقارب اصبحت من المستحيلات؟ واي مصلحة تقتضي أن يعيش المواطن العراقي كل يوم على حافة الموت رعبا بفعل الارهاب وينعم المحتل بالامان قياسا لما يعانيه الشعب العراقي؟

لا بد من الاعتراف بان المعركة التي يدور رحاها، اليوم، على ارض الوطن، اصبحت بين العراقيين انفسهم، معركة وقودها عراقي ـ عراقي، وابطالها من السنة والشيعة، وكلاهما ينتمي الى دين واحد الا وهو الاسلام، فأي اسلام ذلك الذي يتم باسمه خطف الابرياء وذبحهم او تهجيرهم من مناطق سكناهم على اساس الهوية الطائفية؟

تلك هي المأساة العراقية التي سببتها واشعلت نارها بعض النفوس الضعيفة من المتطرفين والمتكالبين على السلطة حتى في ظل الاحتلال، وغير القادرين على التمييز بين ما هو في خدمة الوطن وما هو ضد مصلحة الوطن، لان الانسان القوي يرى بعين العقل ويفكر بمنطق الواقع ويتصرف بحكمة العادل من اجل شعبه ووطنه، ولا يرتضي لأمته ان تعيش المحنة بكل ابعادها من اجل نزواته، ووجود الاحتلال لا يبرر ما يعانيه الشعب العراقي بهذا الحجم الكبير من المعاناة على يد ابنائه، ولا يعني ان تختلف الاحزاب والميليشيات فيما بينها، بقوة السلاح، على تواجده وقد اصبحنا بالنسبة له ملهاة يستمتع باختلافنا وخلافاتنا،

كفاكم احترابا ضد بعضكم البعض، واتقوا الله، ووجهوا قواكم مجتمعة ضد الاحتلال، وراهنوا على وحدة الصف العراقي رفقا بهذا الشعب المقهور، يا من رسمتم صورة مشوهة عن معنى المقاومة، واعطيتم مثلا سيئا للاختلاف الذي تفاخر به شعوب العالم باعتباره سببا للائتلاف، ونصبتم انفسكم كل من موقعه، حكومة ومعارضة، ولاة على الشعب، وشهرتم خناجركم من اجله ثم طعنتموه، سارعوا الآن الى مغفرة من ربكم لمعالجة معاناة شعبكم، واتفقوا على تضميد جراحه، ان كنتم حقا تؤمنون بالله واليوم الآخر.

* فنان تشكيلي من العراق يقيم في المغرب

النصف الفارغ في تقرير بيكر

جمال محمد تقي*

■ لم يكن متوقعا اكثر من الذي وقع في تقرير بيكر ـ هاميلتون، فاللجنة وما تمخضت عنه تشير الى التوافق الديمقراطي الجمهوري للمعالجة الشاملة بما يخدم مصالح الطرفين دون النظر بالمصلحة العراقية، ودون الاعتراف بان شن الحرب على العراق هو الجريمة الاولى التي يجب التوقف عندها ومن ثم محاسبة المسببين لها وتعويض المتضررين بما يمكن ان يعيد للعراق وضعه الطبيعي!

فاللجنة من حيث الانتماء الحزبي لاعضائها وطبيعة مهمتها كانت حلا توافقيا نصح به حكماء واشنطن وعرافوها، وحدث ذلك قبيل الانتخابات النيابية الامريكية الاخيرة، نتيجة للانكسارات المتتالية في معارك القوات المحتلة مع المقاومة العراقية وفشل المشروع الامريكي في العراق، والارتفاع الفلكي لتكاليف الحرب الى ما يزيد عن الترليون دولار، والافتضاح كذب كل المبررات المعلنة لشن تلك الحرب غير الشرعية، وارتفاع الاصوات المطالبة بارجاع تلك القوات من العراق الى امريكا ذاتها، حيث لا مبرر لاستمرارها في خوض حرب غير مقنعة الاهداف والنتائج، وما ترتب على ذلك من انحدار لشعبية بوش وادارته، ومن ثم توقع الحزب الجمهوري لخسارة كبيرة في الانتخابات، نتيجة للاستثمار الديمقراطي الناجح لورطة الادارة الجمهورية، هذا كله جعل الجمهوريين ينزلون من برجهم ويستجيبون مناصفة لمطالب الديمقراطيين المزايدة على الجمهوريين خاصة بعد ان تم لهم نصر انتخابي مريح في مجلسي الكونغرس، وهم يشرعون نحو طريق انتزاع كرسي الادارة في البيت الابيض مستخدمين فشل بوش وادارته في العراق سلاحا فعالا على هذا الطريق الذي سيستغرق عامين ونيف!

خطة لخارطة طريق الخلاص من العراق!:

79 وصية مشتركة جمهورية ـ ديمقراطية ترسم الطريق للسياسة الامريكية المقبلة للعراق وجواره حتى اذا تم فوز الديمقراطيين بمنصب الرئاسة فان هذه التفاهمات صالحة لحكم الديمقراطيين ايضا، ولكنها ستكون بطعم مغلف بالمرونة وسعة البال والاعتماد على وسائل الحرب الاخرى اي الوسائل غير المباشرة، كالحصار ووسائل الضغط السياسي والاقتصادي!

كانت اقالة رامسفيلد وبولتون عربونا لهذه التفاهمات وضمانة لها، ثم تم تتويجها بالوصايا التي تحدد الاطر العامة للسياسة المقبلة مأخوذا بنظر الاعتبار عامل الوقت، حيث منح بوش عامين كاملين ليرتب اوراقه بما لا يورط امريكا بمزيد من المنزلقات، فكان تعيين روبرت غيتس وزيرا جديدا للدفاع هو ايضا بتوافق مع الديمقراطيين، وقد تعهد في معرض اجابته على اسئلة لجنة الدفاع في الكونغرس على انهاء التواجد الامريكي في العراق بسلاسة لا تسمح بالمزيد من الخسائر الكبيرة اضافة الى سقفها الزمني المحدد بعام 2008!

لقد اقرت الوصايا ان الوضع في العراق خطير ومتدهور وان سياسة بوش غير قابلة للتنفيذ والكلفة متزايدة، وهي توجه السهام لاكثر من اتجاه ففي الوقت الذي تشدد فيه على الحكومة العراقية بضرورة تبني سياسة مجدية ولا تثير الخلافات الداخلية تهددها ايضا بوقف الدعم عنها ان استسهلت ما هي عليه، وهذا يعني وحسب الوصايا تغيير مهمة القوات الامريكية بما يتيح سحبها بطريقة مسؤولة، بعد ان تكون قد انجزت مهمة اعداد قوات عراقية مناسبة بولاء عسكري غير طائفي او عرقي لسد الفراغ الذي ستتركه القوات الامريكية!

ثم توجه الوصايا سهامها الى ايران وسورية لتكونا جزءا من الحل وليس المشكلة، وحتى تكتمل معالم رفد الحل باكثر من جهد مساعد تنصح الوصايا بحل مرض للمشكلة الفلسطينية والسعي لانجاز سلام شامل بين العرب واسرائيل، هذا كله سيعطي بدوره زخما مشجعا لانغماس عربي واسع للمساهمة بانجاح التوجه الامريكي في العراق!

ان الاقرار بترابط الازمات والمسارات في الشرق الاوسط هو واقع تقره الوصايا لكن هذه الحقيقة تتذكرها امريكا متى ما احتاجت لها وتنساها عندما لا تجد فيها منفعة تخصها!

هيلاري كلينتون تستعد لمرحلة ما بعد الوصايا!

بالمختصر المفيد الوصايا توصي بضرورة بقاء نتائج الاحتلال كما هي مع بعض الرتوش غير الاساسية مقابل سحب تدريجي متزامن لعملية تاهيل للقوات العراقية طبعا بولاء امريكي فهو يقدم نفسه كحالة مطلوبة يتم التجاوز من خلالها على الطائفية والعرقية التي تفور ملامحها في العراق كواحدة من نتائج تحطيمه للحمة الدولة العراقية ونهج اتباعه الاستقطاعيين والفدراليين، انهم يتعاملون من منظار الاندثار التدريجي للهوية العراقية باعتبارها جزءا من ارث النظام السابق!

وحتى وصول رئيس جديد للولايات المتحدة الامريكية ستكون سياسة الخطوة خطوة قد اكملت وانجزت المطلوب منها، ومن المتوقع ان تكون كلينتون الزوجة هي من يتسلم ملف العراق بنعومة اكثر في حقبة ما بعد الوصايا حقبة ما بعد بوش!

اللقاء الاخير بين بوش وبلير ونتائجه تؤكد ما ذهبنا اليه من الوصايا بسهامها المتعددة هي خارطة للسياسة القادمة ازاء العراق وما حوله.

الوصايا لا تلبي الاهداف الاساسية للمقاومة العراقية ولا تستجيب للحقوق المشروعة للشعب العراقي بحقه الفوري في استرداد سيادته واستقلاله وتعويضه عن الاضرار الكارثية التي اصابته بسبب هذه الحرب وما تلاها من احتلال غاشم وتداعيات تقسيمية، لكنها بنفس الوقت تعترف بما تقوله المقاومة، وتقر بانها السبب الاول لفشل مشروعها الاحتلالي دون ان تسميها!

ان مح